دور بنك فيصل الإسلامي السوداني في تمويل المؤسسات الصغيرة
(تجربة تمويل قطاع الصناعات الصغيرة والمهنيين والأسر المنتجة)

د. أحمد الصديق جبريل
مدير إدارة البحوث الإقتصادية
بنك فيصل الإسلامي السوداني

تمهيد ...

شهد الإقتصاد العالمي عدة تقلبات وموجات من التضخم والكساد، وفي السعي لمعالجة تلك الأزمات تعددت الوسائل المتبعة للوصول إلى حل جذري لتلك التقلبات ، وفي تقديرنا أن الحل يكمن في تفعيل وزيادة الطاقات الإنتاجية الكلية في المجتمع بكافة أشكالها بإستغلال الموارد بشقيها المادي والبشري ، ويعتبر العنصر البشري المحرك الأساسي لعملية التنمية ، وبما أن غالبية سكان الدول النامية من ذوي الدخل المحدود أو الفقراء أو ممن يمتلكون المهارات النسبية وينقصهم رأس المال ، فأصبح لزاماً على مؤسسات التمويل توفير السلع الرأسمالية وتقديم التمويل لرأس المال التشغيلي بجانب التدريب والتأهيل ليتم الإستغلال الأمثل للموارد ... من ذلك نبعت فكرة تمويل الأعمال الصغيرة لتحريك الطاقات الإنتاجية بكافة أشكالها . هذه الدراسة - مقدمة خلال الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية 17 و 18 أبريل 2006 الذي تنظمه كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة حسيبة بن بوعلي بالجزائر - تتناول تجربة بنك فيصل الإسلامي السوداني في تمويل المؤسسات الصغيرة وهو بنك إسلامي رائد في تقديم التمويل لهذه القطاعات الإنتاجية الهامة .

المحور الأول : ماهية المصارف الإسلامية والصناعات الصغيرة :

1-1 نشأة المصارف الإسلامية وأهدافها وخصائصها:

1-1-1 فلسفة المصارف الإسلامية:

إن المال في الإسلام هو لله سبحانه وتعالى ، قال تعالى : (وليستعفف الذين لا يجدون نكاحاً حتى يغنيهم الله من فضله والذين يبتغون الكتاب مما ملكت أيمانكم فكاتبوهم إن علمتم فيهم خيراً وآتوهم من مال الله الذي آتاكم ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء إن أردن تحصناً لتبتغوا عرض الحياة الدنيا ومن يكرههن فإن الله من بعد إكراههن غفور رحيم) سورة النور آية رقم (33) ، كما أن البشر مستخلفين في هذا المال يقول تعالى : (آمنوا بالله ورسوله وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه فالذين آمنوا منكم وأنفقوا لهم أجر كبير) سورة الحديد آية رقم (7) ، ولم يترك – جل شأنه – وظيفة الإستخلاف للبشر دون تحديد وإنما بينها سبحانه وتعالى بقوله : (وإلى ثمود أخاهم صالحا قال يا قوم اعبدوا الله ما لكم من إله غيره هو الذي أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها فاستغفروه ثم توبوا إليه إن ربي قريب مجيب) سورة هود آية رقم (61) ، فعمارة الأرض معنى أشمل أحد ركائزه وأركانه إعمال الوظيفة الأساسية للمال والتي تتمثل في توظيفه لتحقيق مصالح الفرد والجماعة وبالطبع لا يتم ذلك إلا بتوسيع قاعدة المستفيدين منه . وعلى النقيض للعمارة والإصلاح لفظ الإفساد ، وهو أيضاً يشمل عدة أوجه منها سوء إستغلال المال جمعاً وتوظيفاً لقوله تعالى : (ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس ليذيقهم بعض الذي عملوا لعلهم يرجعون) سورة الروم آية رقم (41) . وعلى أساس مبدأ الإستخلاف والتفاضل في المال تظهر الفوارق مما يتطلب تكوين أوعية تسهم بصورة فاعلة في تحقيق العدالة ومعالجة الإختلال وهذه الأوعية هي المصارف الإسلامية .

1-1-2 نشأة المصارف الإسلامية :

في بداية السبعينات من القرن العشرين انتظمت معظم الدول الإسلامية حركة نشطة في سبيل أسلمة الحياة الإقتصادية بتكوين مصارف تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية نذكر منها على سبيل المثال جمهورية مصر العربية ودولة الأمارات العربية المتحدة والسودان والسعودية والبحرين وغيرها من الدول الإسلامية ، أثمرت هذه المبادرات والجهود عن تأسيس منظومة المصارف الإسلامية المنتشرة في البلاد الإسلامية وخارجها ، أولها البنك الإسلامي للتنمية بجدة والذي تم إفتتاحه في 15 أكتوبر 1975م[1] ومن قبله صدر المرسوم الأميري بإنشاء بنك دبي الإسلامي في مارس من نفس العام ، ليتوالى إفتتاح منظومة المصارف الإسلامية .

1-1-3 أهداف المصارف الإسلامية :

إن خصوصية المصارف الإسلامية تجعلها متعددة الأهداف مرتبطة بمقاصد الشرع وتحقيق المصالح ويتلخص الإطار العام لأهداف المصارف الإسلامية في الآتي[2] :

1) الإلتزام الشرعي وذلك بإبتكار أوعية جديدة لا تتعارض مع الشريعة الإسلامية أو تكييف المعاملات الحالية ، كذلك عدم الوقوع في مخالفات شرعية أو شبهات شرعية وتصحيح الأخطاء فور وقوعها ، وعمل الضمانات التي تمنع حدوث ذلك مستقبلاً .
2) إدارة السيولة والربحية بكفاءة تحقق الأمان للمصرف وتطور أعماله وتزيد موارده .
3) توظيف الموارد عبر الإستثمار المباشر والمشاركات والعمل على ترويج المشروعات ودراسات الجدوى للغير وتحسين المناخ الإستثماري العام .

---

[1] البنك الإسلامي للتنمية – التقرير السنوي للعام 1416هـ - جدة – المملكة العربية السعودية – ص 6 .
[2] د. سيد الهواري – الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية – الجزء السادس – الإتحاد الدولي للبنوك الإسلامية – 1402هـ - ص 150- 151 .

4) المساهمة في تحقيق العدالة الإجتماعية بإختيار مشروعات تساهم في توزيع الدخل .
5) كفاءة وفعالية نظم العمل .
6) الإبتكار والتجديد في الأوعية الإدخارية والإستثمارية والتمويلية والمصرفية .

1-1-4 خصائص المصارف الإسلامية :

تتخلص أهم خصائص المصارف الإسلامية في الآتي[1] :

1. المصارف الإسلامية مصارف متعددة الوظائف ، تؤدي دور البنوك التجارية وبنوك الأعمال ، وبنوك التنمية والإستثمار ، ويظهر ذلك من هيكل مواردها وإستخداماتا .
2. المصارف الإسلامية لا تتعامل بالفائدة أخذاً أو عطاءً بكل أشكالها الظاهرة والخفية ، المباشرة أو غير المباشرة وما لذلك من ظلم وغبن متلازمين .
3. المصارف الإسلامية تقدم التمويل من أجل الإنتاج وعلى ذلك تستحل الأرباح على العكس من البنوك الربوية والتي تقرض النقود وتأخذ عليها ربا .
4. الإستثمار في المصارف الإسلامية قائم على مبدأ المشاركة في الربح أو الخسارة .
5. الإستثمار في المصارف الإسلامية قائم على مبدأ تحقيق التنمية وتقليل المخاطر ، وذلك بتوزيع الإستثمارات على القطاعات الإنتاجية الحقيقية وفق سياسات وآليات تعتمد هوامش الأرباح ونسب المشاركات .

1-2 بنك فيصل الإسلامي السوداني .. النشأة والأهداف والأغراض:

1-2-1 نشأة بنك فيصل الإسلامي السوداني :

تقوم البنوك الإسلامية على فلسفة تحريم الربا أخذاً وعطاءً إتباعاً لقوله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقى من الربا إن كنتم مؤمنين * فإن لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله ورسوله ، وإن تبتم فلكم رؤوس أموالكم لاتظلمون ولاتظلمون * وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة ، وأن تصدقوا خير لكم إن كنتم تعلمون) سورة البقرة آية (278 – 280) .

وفقاً لهذه الثوابت وفي مطلع أبريل من عام 1977م ، تم تأسيس بنك فيصل الإسلامي السوداني ، مؤسسة مصرفية تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية في المعاملات وجميع الأنشطة المصرفية والإستثمارية رائدة للعمل المصرفي الإسلامي . كأول تجربة لرأس المال المشترك بين السودانيين ومواطني الدول الإسلامية الأخرى ، وثاني بنك إسلامي في العالم بعد بنك دبي الإسلامي . وقد تم تسجيل بنك فيصل الإسلامي السوداني في 18 أغسطس 1977م كشركة مساهمة عامة محدودة وفق قانون الشركات لعام 1925م . ليباشر البنك أعماله فعلياً إعتباراً من مايو 1978م .

1-2-2 أهداف بنك فيصل الإسلامي السوداني وأغراضه :

تتلخص أهداف وأغراض بنك فيصل الإسلامي السوداني في الآتي[2] :

- القيام بجميع الأعمال المصرفية والتجارية والمالية وأعمال الاستثمار والمساهمة في مشروعات التنمية المختلفة داخل وخارج السودان وقبول الودائع بأنواعها المختلفة .
- التحصيل ودفع الأوراق ذات القيمة والتعامل في الكمبيالات والشيكات وبوالص الشحن والأوراق القابلة للتحويل أو النقل والتحصيل شريطة خلوها من أي محظور شرعي .
- الإتجار بالمعادن النفيسة وتوفيرها وتوفير خزائن لحفظ الممتلكات الثمينة .
- العمل كمنفذ أمين للوصايا الخاصة بالعملاء وغيرهم وتعهد الأمانات بكل أنواعها والعمل على تنفيذها وإجراءات الوكالة بشتى أنواعها المشروعة ولأي جهة .
- القيام بتمويل المشروعات والأنشطة المختلفة لصالح أفراد أو أشخاص إعتباريون .
- فتح خطابات الإعتماد والضمان ، وتقديم الخدمات التي يطلبها العملاء في المجال المالي والإقتصادي والقيام بأعمال أمناء الاستثمار .
- تقديم الاستشارات المصرفية والمالية والتجارية والاقتصادية للعملاء وغيرهم .
- قبول الهبات والتبرعات وتوجيهها وفق رغبة دافعيها أو بما يعود بالنفع على المجتمع وكذلك قبول أموال الزكاة وتوجيهها وفق المصارف الشرعية المحددة .
- الاشتراك بأي وجه من الوجوه مع هيئات وشركات أو مؤسسات تزاول أعمالاً شبيهة بأعماله وتعاونه على تحقيق أغراضه شريطة عدم التعامل بأي محظور شرعي .
- إنشاء مؤسسات أو أنشطة عقارية أو صناعية أو تجارية أو شركات معاونة له في تحقيق أغراضه كشركات تأمين تعاوني أو عقارات وخلافها .

[1] د. محمود الأنصاري وآخرون – البنوك الإسلامية – كتاب الأهرام الإقتصادي العدد 8 – 1988م – مطابع الأهرام التجارية – القاهرة – مصر – ص39 .
[2] للتفصيل راجع بنك فيصل الإسلامي السوداني – النظام الأساسي للبنك .

- القيام بأي عمل أو أعمال أياً كانت يرى البنك أنا ضرورية أومن شأنا أن تمكنه من الوصول إلى كل أهدافه شريطة إتفاقها مع أحكام الشريعة الإسلامية .
- القيام بالبحوث والدراسات المتعلقة بإنشاء المشروعات الاقتصادية .
- أن يشارك البنك في إتحاد المصارف الإسلامية وتبادل الخبرة مع البنك الإسلامي للتنمية والبنوك الإسلامية الأخرى .

1-3 مفهوم الصناعات الصغيرة وخصائصها وعلاقتها بالتنمية الإقتصادية والإجتماعية :

1-3-1 تعريف الصناعات الصغيرة :

تباينت التعريفات للصناعات الصغيرة وفقاً للزاوية التي ينظر بها إلى المنشأة الصناعة الصغيرة ، وبالرغم من التعريف الشائع في العديد من الدول بتعريف الصناعات الصغيرة على أساس عدد العمال فيها ، إلا أنه لم يتفق بعد على عدد معين من العمال على أساسه يتم تعريف المنشأة الصناعية الصغيرة ، ففي الهند على سبيل المثال عرفت الوحدة الصناعية الصغيرة على أنا تلك التي لا يتجاوز عدد العمال فيها خمسين عاملاً في حالة إستخدام الطاقة ومائة عامل في حالة عدم إستخدام للطاقة1 وفي اليابان وكوريا فإن المنشأة الصناعية الصغيرة حدد عدد العاملين فيها بثلاثين عاملاً مع وضع إعتبار لنوعية النشاط2 ، وكانت أول خطوة لتشجيع تنمية وتطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة في اليابان هي وضع تعريف واضح ومحدد للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ، فقد نص القانون المسمى القانون الأساسي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (small and medium Enterprise Basic Law) والذي يعتبر بمثابة دستور للمنشآت الصغيرة ، حيث يشدد هذا القانون على ضرورة القضاء على كافة العقبات التي تواجه المنشآت الصغيرة ومحاولة تذليلها .

وعرف القانون والذي عدل في الثالث من ديسمبر من عام 1999م المشروعات الصغيرة على الشكل التالي :

القطاع	عدد العاملين	رأس المال (مليون ين)
الصناعة والقطاعات الأخرى	300 عامل أو أقل	300 أو أقل
مبيعات الجملة	100 عامل أو أقل	100 أو أقل
مبيعات التجزئة	50 عامل أو أقل	50 أو أقل
الخدمات	100 عامل أو أقل	50 أو أقل

وقد كانت السياسة (Policy Concept) التي اعتمد عليها القانون قبل التعديل تعتمد على محاولة ردم الفجوة في الإنتاجية بين المنشآت الكبيرة والمنشآت الصغيرة - Rectify the Gap between large enterprises and SMEs in term of Productivity

بينما أعتمد القانون المعدل على سياسة تطوير وتنمية قاعدة عريضة من المنشآت الصغيرة المستقلة لتحقيق التنمية للاقتصاد الياباني . (Developing and growing a wide range of independent SMEs for greater economic vitality). وعند إجراء المسح الصناعي في السودان عام 1982م حدد حجم العمالة للمنشأة الصناعية الصغيرة بـ 25 عاملاً فأقل[3] . ويجدر بالذكر هنا أن تعريف الصناعات الصغيرة على أساس العمالة في الوقت الراهن لم يكن عملياً وذلك لبروز عدة معايير مثل رأس المال المستثمر والتنظيم والإدارة وكمية ونوعية وقيمة ونوعية الإنتاج والتقنية المستخدمة ونظم العمل ، حيث أن التطورات التقنية أثرت كثيراً في تحقيق الأحجام الإقتصادية الملائمة للمشروعات الصناعية خاصة في العقود الأخيرة حيث أصبح بالإمكان تجزئة العمليات والمراحل الإنتاجية على نحو يجعل من الممكن توزيعها على وحدات إنتاجية مختلفة صغيرة . وعليه يمكن تعريف الصناعات الصغيرة بالمفهوم الحديث على أنا تلك الصناعة التي تقبل التطوير والتحسين تمشياً مع فنون الإنتاج ورغبات المستهلكين بمستوى متوسط في كثافة رأس المال وبذلك يمكن أن تكون المنشأة الصناعية الصغيرة مكملة لصناعة من النوع الكبير أو نواة لمشروع كبير .

1-3-2 خصائص الصناعات الصغيرة :

تتمثل الخصائص المميزة للصناعات الصغيرة فيما يلي[4] :

1. إنخفاض مستويات معامل رأس المال / العمل لإستخدام تكنولوجيا أقل تعقيداً وكثافة رأسمالية فتصبح بذلك أكبر قدرة على إمتصاص العمالة ويصبح التدريب أكثر سهولة.
2. إنخفاض الحجم المطلق لرأس المال اللازم لإنشاء وتشغيل الصناعات الصغيرة مقارنة بالكبيرة وبالتالي تصبح نمطاً للإستثمار يتفق مع رغبات المستثمرين في الدول النامية لصغر مدخرات هؤلاء المستثمرين ورغبتهم في الإشراف المباشر على إستثماراتم .

---

1 وزارة الصناعة والإستثمار – إستراتيجية تنمية الصناعات الصغيرة – الخرطوم – السودان – ص 3.

2 عبدالملك بن عبدالله الهنائي – الدور التنموي للهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية – دون ذكر لجهة الطبع والنشر - 1995م الخرطوم السودان – ص 8 .

3 د. يوسف طه جمعة وآخرون – الصناعات الصغيرة في السودان – شركة رانيا للطباعة والنشر – الخرطوم بحري – 1987م ص 28 .

4 د. إيمان أحمد الشربيني – جدوى بناء أطر ونماذج للمشروعات الصناعية الصغيرة لتعميق فكر العمل الحر – معهد التخطيط القومي – القاهرة 2001م ص 17 و 18 .

3. إختلاف أنماط الملكية حيث يغلب نمط الملكية الفردية أو العائلية أو شركات الأشخاص وهو النمط الذي يناسب المدخرات الصغيرة التي تتواجد لدى أصحابها قدرات ومهارات تنظيمية وإدارية متميزة .

4. إنخفاض القدرات الذاتية على التوسع والتطوير والتحديث وذلك لإنخفاض الطاقات الإنتاجية والقدرات التمويلية والتنظيمية .

5. إنخفاض وفورات الحجم وزيادة القدرة على الإستفادة من وفورات التجمع ، أما إنخفاض وفورات الحجم فيرجع إلى إنخفاض الطاقات الإنتاجية وحجم الإنتاج ، وأما وفورات التجمع فهي تلك الوفورات الناجمة عن وجود مختلف المقومات الرئيسية للإنتاج الصناعي الحديث في منطقة معينة بما في ذلك المرافق الأساسية والخدمات التمويلية والفنية والتجارية وتسهيلات التدريب والتأهيل المهني والطلب المناسب .

1-3-3 علاقة الصناعات الصغيرة بالتنمية الإقتصادية والإجتماعية :

تساهم الصناعات الصغيرة بصورة مباشرة في تحقيق التنمية بشقيها الإقتصادي والإجتماعي نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي[1] :

1) زيادة الدخل القومي : حيث تعتبر المنشآت الصناعية الصغيرة إحدى روافد تعظيم الدخل القومي بالإنتاج للسلع وتصريفها وذلك بزيادتها لحجم العرض والطلب الفعلي .

2) معالجة مشكلة البطالة : وذلك بتوظيف هذا القطاع لعدد كبير من العمالة العاطلة وتحويلها إلى عمالة منتجة مع توفير فرص التدريب وإكتساب المهارات والإبتكار .

3) المساهمة في علاج الإختلالات الهيكلية لموازين المدفوعات في الدول النامية وذلك بتقليل حجم الواردات في حالة صناعة إحلال الواردات وبالتالي توفير عملات صعبة يمكن أن توجه لمشروعات تنموية .

4) تساهم الصناعات الصغيرة في توزيع الثروة وتحقيق العدالة ، وهو مبدأ حث عليه الإسلام ، وذلك بتوظيفها للعمالة الفقيرة على إختلاف مستوياتها من حيث المهارة .

5) تسهم الصناعات الصغيرة في عملية توطين الصناعة في المناطق الريفية وما يتبع ذلك من تطوير في مستويات الوعي والفهم والخدمات وبالتالي تحقيق الإستقرار والتوزيع الجغرافي السليم للسكان[2] .

1-4 سياسات التمويل القطاعي وحسب الصيغ لقطاع الصناعات الصغيرة في المصارف السودانية :

1-4-1 سياسات التمويل القطاعي للصناعات الصغيرة في السودان :

شهد النصف الثاني من القرن العشرين إهتماماً متزايداً على المستوى العالمي بالصناعات الصغيرة والحرفية والريفية لا سيما في الدول النامية , والسودان بإعتباره واحداً من هذه الدول فقد نصت السياسة التمويلية التي يصدرها البنك المركزي لتنظيم وتوجيه التمويل للقطاعات الإنتاجية ، ونصت على تشجيع تمويل الإحتياجات الإنتاجية لقطاع الصناعة وذلك في شكل تمويل لرأس المال التشغيلي ورأس المال الثابت , هذا إضافة لتمويل صغار المنتجين والحرفيين والأسر المنتجة , وقد صنفت ضمن القطاعات ذات الأولوية في التمويل والتي لا تقل نسبة تمويلها عن 95% من إجمالي حجم التمويل وألا يقل تمويل القطاع الصناعي عن 30% من إجمالي حجم التمويل ، هذا في الفترة من 1990 م إلى 1999 م , أما في الأعوام الأخيرة فقد ترك المجال للمصارف بتمويل القطاعات حسب سياساتها الداخلية بإستثناء القطاعات المحظور تمويلها3 مع مراعاة خصوصية تمويل المؤسسات الصغيرة .

1-4-2 سياسات التمويل حسب الصيغ لقطاع الصناعات الصغيرة في السودان :

نصت السياسة التمويلية لبنك السودان في الفترة 1990 –1999 م على ألا تقل نسبة مشاركة العميل عن 36 % من حجم العملية المراد تمويلها عبر القطاع الصناعي ، أما في عامي 2000 و 2001 م فقد نصت السياسة التمويلية على أن يتم تحديد نسبة المشاركات بالاتفاق بين البنك والعميل . أما هوامش أرباح المرابحات فقد نصت السياسة التمويلية للفتره 1990 إلى 1999 م على ألا تزيد هوامش أرباح المرابحات للقطاع الصناعي والحرفي عن 36% في العام ، أما في الفترة الأخيرة فنصت السياسة التمويلية على إعتماد الهامش التأشيري للصيغ التمويلية وكمثال على ذلك إعتماد هامش تأشيري بنسبة 10% للمرابحات في العام مع مراعاة قطاعات الحرفيين والمهنيين في ذلك[4] .

كل هذه السياسات والضوابط تعني الاتجاه نحو تشجيع تمويل المصارف للمشروعات الصغيرة بإعتبارها ذات إضافة حقيقية في الاقتصاد .

المحور الثاني : تحليل تجربة بنك فيصل الإسلامي السوداني في تمويل الصناعات الصغيرة :

2-1 أدوات وشروط وميزات تمويل بنك فيصل الإسلامي لقطاع الصناعات الصغيرة :

2-1-1 الأدوات التي يستخدمها بنك فيصل الإسلامي السوداني في التمويل :

---

[1] د. عبدالرضي عشرة ميرو - الحرفيون إقتصاديا م وتجربة فرع الحرفيين ببنك فيصل الإسلامي السوداني – مطبوعات بنك فيصل الإسلامي السوداني – الخرطوم 1986م – ص (70 – 72) .

[2] دائرة الأبحاث والمعلومات – الصناعات الصغيرة والمتوسطة (قراءة لتجربة بعض الدول النامية) وأهمية هذه الصناعات في الإقتصاد الأردني – عمان 1991م – ص 3 .

[3] بنك السودان – السياسات التمويلية لعدة سنوات .

[4] بنك السودان – السياسات التمويلية – المرجع السابق .

تقوم إستراتيجية بنك فيصل الإسلامي السوداني الإستثمارية على تحقيق هدف الربحية للإستثمارات ، وتوزيع التمويل على القطاعات الإقتصادية تحقيقاً للبعد التنموي للمصارف الإسلامية وتقليلاً للمخاطر وتوزيعها إضافة إلى تطبيق صيغ الإستثمار الإسلامي وتكثيف البحث عن صيغ إسلامية جديدة تحقيقاً لمتطلبات العملاء ونشراً للوعي المصرفي الإسلامي إلى جانب ربط التنمية الإقتصادية بالتنمية الإجتماعية[1] . ويستخدم بنك فيصل الإسلامي السوداني عدة صيغ للإستثمار تشمل الآتي :

1. صيغة المرابحة : وهي أكثر الصيغ إستخداماً لتمويل الصناعات الصغيرة للآتي :
   - قلة المخاطرة من جانب البنك والتي تنتج من سوء إدارة العميل للمنشأة .
   - توفر للعميل رأس المال والذي غالباً ما يفتقده قطاع الصناعات الصغيرة .
   - سهلة الفهم بالنسبة للمتعاملين مع البنك .
2. صيغة المشاركة : وهي تلي المرابحة في الإستخدام بالنسبة لقطاع الصناعات الصغيرة ومن أهم خصائصها ما يلي :
   - نسبة المخاطرة في المشاركات أقل مقارنة بالمضاربة وذلك لأن العميل شريك في الربح والخسارة .
   - المشاركة أكثر ربحية من الصيغ التمويلية الأخرى كما دلت على ذلك التجارب العملية .
   - المشاركة في الربح والخسارة تحفز الشريك على العمل والإنتاج وترفع من مستوى الجدية بين الطرفين .
3. صيغ أخرى (المضاربة ، السلم ، الإستصناع ، المزارعة ، المقاولة ، الإجارة) .

2-1-2 الشروط العامة لمعاملات البنك مع قطاع الصناعات الصغيرة :

يشترط بنك فيصل الإسلامي السوداني في تمويله لقطاع الصناعات الصغيرة شروط مبدئية للتعامل مع العميل وشروط تنفيذ للعملية على النحو الآتي[2] :

أولاً : شروط الموافقة المبدئية على التعامل :

تتطلب الموافقة المبدئية للبنك للتعامل مع العميل في قطاع الصناعات الصغيرة مايلي :

- إثبات الهوية الصناعية أو الحرفية للعميل .
- الجدوى الإقتصادية للعملية المطلوب تمويلها بواسطة العميل والبنك .
- تصديق من السلطات بمزاولة المهنة في المقر المحدد .

ثانياً : شروط تنفيذ العملية الإستثمارية :

بعد الموافقة المبدئية من البنك على التعامل مع العميل فإنه لابد من توفر الشروط التالية لتنفيذ العملية وهي :

- تقديم ضمان مقبول للبنك (رهن عقاري ، ضمان شخصي ، تسجيل ملكية البنك للسلعة ، أي صورة من الضمان يتفقان عليها تراعي خصوصية النشاط) .
- التأمين لدى شركة التأمين الإسلامية وفتح حساب بإسم العملية وأي شروط أخرى تمليها طبيعة العملية .

2-1-3 الميزات الممنوحة من بنك فيصل الإسلامي السوداني لقطاع الصناعات الصغيرة :

لخص أحد الكتاب – مارتن بيينك – مشكلة التمويل بالنسبة للصناعات الصغيرة في أنه كلما صغر حجم المنشأة كلما كبرت الزيادة النسبية في رأس المال الأساسي المطلوب لمقابلة الزيادة في الطلب ، وكلما قلت مقدرة المنشأة في الحصول على القروض ورأس المال . وأخذاً لذلك في الحسبان فإن بنك فيصل الإسلامي السوداني أتاح عدة ميزات لقطاع الصناعات الصغيرة ، أهمها ما يلي :

1. فرع الحرفيون : خصص بنك فيصل الإسلامي السوداني في عام 1981م فرعاً يقوم بتقديم التمويل للصناعات الصغيرة والحرفية بأقساط مريحة وبضمانات ميسرة .
2. إمتيازات التمويل : الإعفاء من بعض متطلبات منح التمويل كهامش الجدية في التمويل بصيغة المرابحة وقبول الضمانات الشخصية .
3. الإستشارات : يقوم البنك بتقديم الإستشارات لأصحاب الصناعات الصغيرة على كافة المستويات الإقتصادية والإدارية والفنية والمحاسبية .
4. التدريب : عقد البنك دورات تدريبية متخصصة لقطاع الصناعات الصناعية الصغيرة ثم قدم التمويل اللازم للمتدربين لمواصلة عملهم بصورة منظمة وصحيحة .
5. فرص العمل : يوفر بنك فيصل الإسلامي السوداني بتمويله لقطاع الصناعات الصغيرة فرص عمل لفئات تمتلك الخبرة وينقصها رأس المال الأساسي والعامل وبالتالي المساهمة في تقليل معدل البطالة وزيادة الإنتاج ومستويات الدخل والإستهلاك .

2-2 تحليل تمويل بنك فيصل الإسلامي السوداني لقطاع الصناعات الصغيرة والمهنيين والأسر المنتجة :

2-2-1 تحليل تمويل بنك فيصل الإسلامي السوداني للقطاعات الإقتصادية :

وفقاً لإستراتيجية بنك فيصل الإسلامي السوداني الإستثمارية فقد اهتم البنك بتمويل القطاعات الإقتصادية الإنتاجية التالية :

---

[1] **يوسف أحمد يوسف – إستراتيجية إستثمار الأموال في بنك فيصل الإسلامي السوداني – رسالة ماجستير – كلية الإقتصاد والعلوم السياسية جامعة أم درمان الإسلامية 1997م – ص 35 (بتصرف) .**

[2] **بنك فيصل الإسلامي السوداني – مرشد أعمال الإستثمار .**

جـدول رقـم (1) تمويـل بنـك فيـصل الإسـلامي الـسوداني للقطاعـات الإقتـصادية للفتـرة 1980 – 2005م (مليون دينار)

	1980	1985	1990	1995	2000	2005
تجارة محلية	2.2	6.2	19.8	167.4	318.5	12090.4
تجارة خارجية	3.4	1.3	5.9	311.7	988.8	450.5
صناعة	0.1	1.1	2.1	11.5	536.8	1137.7
زراعة	0.0	0.6	6.2	72.7	513.0	501.9
حرفيين ومهنيين	0.0	0.4	3.4	2.4	204.6	2252.7
خدمات	0.0	0.4	2.6	11.5	1051.2	4429.3
الجملة	5.7	10.0	39.8	577.2	3362.0	20862.5

المصدر : بنك فيصل الإسلامي السوداني – إدارة الإستثمار .

من الجدول رقم (1) يلاحظ أن إجمالي الإستثمارات في البنك تطور من 5.7 مليون دينار في عـام 1980م إلى 20862.5 مليـون دينار في عام 2005م ، أي بمتوسط زيادة سنوي 0.9 مليون دينار للأعوام الخمسة الأولى و 6 مليون دينار للأعوام الخمسة الثانيـة و 107 مليون دينار للأعوام الخمسة الثالثة و 557 مليون دينار للأعوام الخمسة الرابعة و 3500 مليون دينار للأعوام الخمسة الأخيرة .

أما قطاع الحرفيين والمهنيين فإنه يلاحظ تطور حجم التمويل فيه بصورة ملحوظة من سنة لأخرى إلى أن بلغ 2252.3 مليون دينار في عام 2005م وهي تمثل نسبة 10.8% من إجمالي حجم التمويل .

2-2-2 تحليل تمويل التنفيذ والتصفية والعمليات الجارية لقطاع الصناعات الصغيرة والمهنيين والأسر المنتجة للعـام 2005م في بنك فيصل الإسلامي السوداني :

2-2-2-1 تحليل العمليات الإستثمارية المنفذة لقطاع الصناعات الصغيرة والمهنيين والأسر المنتجة خلال العام 2005م في بنك فيصل الإسلامي السوداني :

التمويل في بنك فيصل الإسلامي السوداني يتم توزيعه على القطاعات الإقتصادية المختلفة بالتركيز على القطاعات الإنتاجية منها كما يلي :

جدول رقم (2) التوزيع القطاعي للعمليات المنفذة في بنك فيصل الإسلامي السوداني للعام 2005م (بالمليون دينار):

القطاع	عدد العمليات	الحجم الكلي	مساهمة البنك		الأرباح المتوقعة	
			المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة
الصادر	5	475	451	%2.2	28	%6
تجارة محلية	345	13791	12090	%58	988	%8
الصناعة	69	1273	1138	%5.4	139	%12
الزراعة	92	509	502	%2.4	47	%9
حرفيين وأسر منتجة	187	2262	2252	%10.8	450	%20
نقل وخدمات	788	4434	4429	%21.2	752	%17
الجملة	1486	22744	20862	%100	2404	%12

المصدر : بنك فيصل الإسلامي السوداني – إدارة الإستثمار .

من الجدول رقم (2) يلاحظ تعليق على الجدول قطاع الحرفيين والأسر المنتجة نال نسبة 10.8% من إجمالي تنفيذ العمليات الإستثمارية للبنك لتمويل القطاعات الإقتصادية في المرتبة الثالثة بعد قطاع التجارة المحلية وقطاع النقل والخدمات وينطبق نفس التحليل على حجم الشريحة التي يغطيها تمويل هذا القطاع وذلك بالإشارة إلى عدد العمليات التي نفذها البنك مما يعني أن البنك أولى هذا القطاع أهمية خاصة ، كما أن معدل العائد المتوقع لهذا القطاع بلغ 20% كأعلى معدل عائد متوقع من بين القطاعات الإقتصادية مما يعني أن هذا القطاع يحقق الربحية التجارية للمصارف إضافة إلى أنه يحقق الدعم التنموي في الجانب الإقتصادي والإجتماعي .

ومما يجدر ذكره أن تمويل هذا القطاع في الغالب يتم عبر صيغة المرابحة للآمر بالشراء وهي وقد بلغ تمويل البنك للعمليات المنفذة عبر هذه الصغة لعام 2005م نسبة 72% بمعدل عائد متوقع 13% كأعلى معدل عائد متوقع .

2-2-2-2 تحليل العمليات الإستثمارية المصفاة لقطاع الصناعات الصغيرة والمهنيين والأسر المنتجة خلال العام 2005م في بنك فيصل الإسلامي السوداني :

يعنى بتصفية العمليات الإستثمارية إسترداد مبلغ التمويل الممنوح عن طريق البنك بأرباحه وإغلاق ملف العملية وفيما تصفية العمليات الإستثمارية في بنك فيصل الإسلامي السوداني خلال العام 2005م :

جدول رقم (3) تصفية العمليات الإستثمارية في بنك فيصل الإسلامي السوداني خلال العام 2005م (بالمليون دينار):

القطاع	عدد العمليات	الحجم الكلي	مساهمة البنك		الأرباح المتوقعة	
			المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة
الصادر	3	128	128	%1	7	%6
تجارة محلية	284	9396	8480	%72	997	%12
الصناعة	37	804	758	%7	86	%11
الزراعة	62	545	543	%5	74	%14
حرفيين وأسر منتجة	65	489	479	%4	91	%19
نقل وخدمات	200	1249	1242	%11	147	%12
الجملة	651	12611	11630	%100	1402	%12

المصدر : بنك فيصل الإسلامي السوداني – إدارة الإستثمار .

من الجدول رقم (3) يلاحظ أن هذا القطاع نال قدراً من الخصوصية في موضوع التسهيلات حيث بلغ حجم العمليات التي تمت تصفيتها في هذا القطاع نسبة 4% علماً بأن حجم العمليات التي تم تنفيذها في هذا القطاع بلغت 10.8% من إجمالي حجم التمويل مما يعني أن فترة الإسترداد في هذا القطاع طويلة نسبياً وذلك تيسيراً للمتعاملين من هذا القطاع بحيث كلما طالت الفترة الزمنية للإسترداد كلما كان مبلغ قسط الإسترداد قليلاً وبالتالي يتيح للمستثمر فرصة الإستفادة من دخل إستثماراته بدلاً من تسديدها للمصرف .

ويلاحظ أيضاً إرتفاع معدل العائد لهذا القطاع حيث بلغ نسبة 19% كأعلى معدل عائد يحققه البنك في العام 2005م مما يشير ويؤكد تفوق هذا القطاع في جانب الربحية على القطاعات الإقتصادية الأخرى .

وقد تم تمويل نسبة 75% من العمليات الإستثمارية التي تمت تصفيتها عبر صيغة المرابحة وحققت معدل عائد بلغ 12% في المرتبة الثانية بعد صيغة السلم .

2-2-2-3 تحليل العمليات الإستثمارية الجارية لقطاع الصناعات الصغيرة والمهنيين والأسر المنتجة بنهاية العام 2005م في بنك فيصل الإسلامي السوداني :

العمليات الإستثمارية الجارية هي العمليات التي لم تتم تصفيتها خلال العام ويتم ترحيلها للعام التالي ، وفيما يلي العمليات الإستثمارية الجارية في بنك فيصل الإسلامي السوداني بنهاية العام 2005م :

جدول رقم (4) العمليات الإستثمارية الجارية في بنك فيصل الإسلامي السوداني بنهاية العام 2005م (بالمليون دينار) :

القطاع	عدد العمليات	الحجم الكلي	مساهمة البنك		الأرباح المتوقعة	
			المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة
الصادر	3	307	157	%1	29	%18
تجارة محلية	290	9479	7258	%49	549	%8
الصناعة	92	1248	1101	%7	149	%14
الزراعة	90	587	432	%3	47	%11
حرفيين وأسر منتجة	490	4220	2716	%18	495	%18
نقل وخدمات	659	3841	3150	%21	619	%20
الجملة	1624	19682	14814	%100	1888	%13

المصدر : بنك فيصل الإسلامي السوداني – إدارة الإستثمار .

من الجدول رقم (4) يلاحظ أن نصيب قطاع الحرفيين والأسر المنتجة من إجمالي حجم العمليات الإستثمارية الجارية بلغ نسبة 18% وزيادة هذه النسبة تشير وتؤكد ما ذهبنا إليه في أن هذا القطاع نال معاملة خاصة من جانب البنك ، حيث أنه وفي الغالب يتم تصفية معظم العمليات الإستثمارية بنهاية العام عدا العمليات متوسطة وطويلة الأجل مما يشير إلى أن هذا القطاع كل عملياته متوسطة الأجل إن لم تكن طويلة الأجل وهذه كما ذكرنا ميزة خاصة لهذا القطاع . كما أن معدل العائد للعمليات الجارية لهذا القطاع بلغ 18% وهي المرتبة الثانية بعد قطاع النقل والخدمات مما يشير إلى ربحية هذا القطاع بالنسبة للبنك والمستثمرين .

2-3 نقاط القوة والضعف في تمويل بنك فيصل الإسلامي السوداني للصناعات الصغيرة :

2-3-1 نقاط القوة في تمويل بنك فيصل الإسلامي السوداني لقطاع الصناعات الصغيرة :

تتلخص نقاط القوة في تمويل قطاع الصناعات الصغيرة في الآتي :

1. تمويل قطاع الصناعات الصغيرة يحقق أهداف البنوك الإسلامية ويساهم بدرجة كبيرة في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية، وذلك بتجميع المدخرات وتوجيهها نحو القطاعات الإنتاجية .
2. إرتفاع معدل العائد المتوقع والفعلي لقطاع الصناعات الصغيرة .

3. تقليل المخاطر الإستثمارية وذلك بتوزيع الإستثمارات على قاعدة كبيرة من العملاء .
4. زيادة قاعدة المتعاملين مع الجهاز المصرفي وما لذلك من ميزات في زيادة الموارد في جانبي الودائع والمعـاملات الإسـتثمارية والمصرفية .
5. تحقيق التنمية المتكاملة لقطاع الصناعة .
6. المساهمة المباشرة في حل مشكلات الإقتصاد وذلك بزيادة الدخل للأفراد وتقليل معدلات البطالة والمساهمة في تخفيف الضغط على ميزان المدفوعات وتنشيط الإستهلاك الكلي والذي يعد من محفزات الإستثمار .
7. نشر الوعي المصرفي الإسلامي بين أفراد ا تمع وتوضيح دور البنوك الإسـلامية المباشـر في تحقيـق التنميـة الإقتـصادية والإجتماعية.

2-3-2 نقاط الضعف في تمويل قطاع الصناعات الصغيرة :

من أهم نقاط الضعف في تمويل قطاع الصناعات الصغيرة ما يلي :

1. قلة الكفاءة والخبرة الفنية والمالية والإدارية وضعف إدارة التدفق النقدي .
2. ضعف التكوين الرأسمالي لدى الفئات العاملة في قطاع الصناعات الصغيرة .
3. قلة الوعي المصرفي وفقه البيوع لدى العاملين في قطاع الصناعات الصغيرة .
4. في كثير من الأحيان ونسبة لمحدودية إمكانيات الصناعات الصغيرة تعجز هذه الصناعات عن تـوفير الـضمانات اللازمـة للحصول على التمويل .
5. التخطيط والتسويق لدى المنشآت الصناعية الصغيرة لم يكن بالمستوى الكفء .
6. عدم المقدرة على المنافسة التجارية .
7. الصناعات الصغيرة عرضة للمتغيرات الخارجية بدرجة أكبر من الصناعات الكبيرة .

ويمكن معالجة نقاط الضعف وفقاً للآتي :

1. توفير فرص التدريب بالتعاون بين الجهات الرسمية والمصارف الإسلامية في ا الات الفنيـة والمعرفيـة في التمويـل والإدارة ومهارات العمل .
2. رفع كفاءة التخطيط والتسويق في المنشآت الصناعية الصغيرة .
3. تقديم الإستشارات الفنية ودراسات الجدوى لقطاع الصناعات الصغيرة .
4. الإعفاءات الضريبية لأرباح الأعمال الصغيرة والإعفاء من الرسوم الجمركية لمستلزماتا من الخارج .
5. التركيز على التمويل وفق صيغة المشاركة لما لها من عدالة للبنك والعميل ، إضافة إلى توفيرها فـرص المـشاركة في الإدارة والإستفادة من خبرة المصرف في ذلك .

2-4 آفاق تطوير التمويل لقطاع الصناعات الصغيرة في بنك فيصل الإسلامي السوداني :

إن إستراتيجية بنك فيصل الإسلامي السوداني في تمويل قطاع الصناعات الصغيرة تنطبق كافة بنودها على تمويل كافـة المؤسـسات الصغيرة وهي نابعة من أهداف البنك الرامية إلى إحداث تنمية إقتصادية وإجتماعية متكاملة ، وبالطبع فإن المتغيرات التي كانت تحكـم تمويل البنك لقطاع الصناعات الصغيرة في المرحلة السابقة لم تكن هي المتغيرات السائدة الآن والتي من أهمها سيادة نظام العولمة وما يلقيه من مخاطر خاصة على الصناعات المحلية في الدول النامية منها على سبيل المثال الإنحسار التدريجي للحماية والمعاملة التفضيلية للصناعات والزيادة المتوقعة في الإستثمار الأجنبي المباشر بإعتباره أداة للحصول على رؤوس الأموال والتكنولوجيا وأسواق التصدير .

وبما أن الهدف من تمويل قطاع الصناعات الصغيرة هو خلق قطاع إقتصادي متين قابل للتطوير والتحسين والمواكبة ، ولا يتأتى ذلـك إلا بتبني إستراتيجية واضحة للتطوير تقوم في الأساس على العلاقة التكاملية بين القطاعات الثلاثة الرئيسية في منظومة الـصناعة والـتي تشمل القطاع الحرفي ، وقطاع الصناعات الصغيرة ، وقطاع الصناعات الكبيرة والمتوسطة .

هذه العلاقة بالضرورة يلزمها التوحيد القياسي والمواصفات الملزمة والرقابة الصناعية الجادة والإرشاد الصناعي والمعونة الفنية والبحثيـة والإعلام والتدريب المتدرج . وعليه فإن مستقبل تقديم التمويل لقطاع الصناعات الصغيرة في بنك فيصل الإسلامي السوداني يأخـذ في الحسبان مايلي :

1. المرونة في الصناعة وأدواتا وقابليتها للتطوير .
2. تكامل الصناعات الصغيرة مع الصناعات الكبيرة والمتوسطة لتمتين البنية الصناعية .
3. أهمية وجود كيان مؤسسي يهتم برعاية وتطوير قطاع الصناعات الصغيرة .
4. وضع سياسات تمويلية تأخذ في الحسبان إعمال مبدأ الكفاءة والفعالية في الإنتاج .
5. إعمال معيار الجودة في الإنتاج معالجة للقصور في جانب المنافسة المحلية والعالمية .
6. وضع وتنفيذ خطة قومية تستهدف التوسع والإنتشار في مشروعات التنمية الصناعية .

النتائج :

توصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية :

1. مساهمة بنك فيصل الإسلامي السوداني بصورة واضحة في تمويل وتأهيل المؤسسات الصغيرة وتقديم التسهيلات اللازمة لها .
2. كفاءة أدوات التمويل القطاعي وحسب الصيغ الذي تعمل على أساسه المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية .
3. إرتفاع معدل العائد المتوقع والفعلي لتمويل قطاع الصناعات الصغيرة .
4. توزيع التمويل على منشآت قطاع الصناعات الصغيرة يقلل من مخاطر الإستثمار .
5. زيادة قاعدة المتعاملين مع الجهاز المصرفي تؤدي إلى زيادة الموارد في جانبي الودائع والمعاملات الإستثمارية والمصرفية .
6. إن تمويل قطاع الصناعات الصغيرة يؤدي إلى المساهمة المباشرة في حل مشكلات الإقتصاد وذلك بزيادة الدخل للأفراد وتقليل معدلات البطالة والمساهمة في تخفيف الضغط على ميزان المدفوعات وتنشيط الإستهلاك الكلي والذي يحفز الإستثمار .

التوصيات :

يوصي البحث بالآتي :

1. إعتماد التصنيع المتكامل للقطاعات الصناعية بحيث تصبح المنشآت الصناعية الصغيرة داعمة للمنشآت الصناعية المتوسطة والكبيرة .
2. الحد من سيادة ظاهرة الصناعات الحرفية القائمة على عدم توفر المهارة والمعرفة .
3. توفير فرص التدريب بالتعاون بين الجهات الرسمية والمصارف الإسلامية في المجالات الفنية والمعرفية في التمويل والإدارة ومهارات العمل .
4. رفع كفاءة التخطيط والتسويق في المنشآت الصناعية الصغيرة .
5. تقديم الإستشارات الفنية ودراسات الجدوى لقطاع الصناعات الصغيرة .
6. التركيز على التمويل وفق صيغة المشاركة لما لها من عدالة للبنك والعميل إضافة إلى توفيرها فرص مشاركة البنك في الإدارة والإستفادة من خبرته .
7. أهمية وجود كيان مؤسسي يهتم برعاية وتطوير قطاع الصناعات الصغيرة .
8. وضع سياسات تمويلية تأخذ في الحسبان إعمال مبدأ الكفاءة والفعالية في الإنتاج .
9. إعمال معيار الجودة في الإنتاج معالجة للقصور في جانب المنافسة المحلية والعالمية .

قائمة المراجع :

1. د. إيمان أحمد الشربيني – جدوى بناء أطر ونماذج للمشروعات الصناعية الصغيرة لتعميق فكر العمل الحر – معهد التخطيط القومي – القاهرة 2001م .
2. حمدي عبدالعظيم – دراسات الجدوى وتقييم المشروعات – مكتبة دار النهضة المصرية – القاهرة 1995م .
3. عبد الرضي عشرة ميرو وآخرون – الحرفيون إقتصادياتم وتجربة فرع الحرفيين ببنك فيصل الإسلامي السوداني – مطبوعات بنك فيصل الإسلامي السوداني – الخرطوم 1986م .
4. عبدالملك بن عبدالله الهناي – الدور التنموي للهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية – الخرطوم – السودان 1995م ,
5. سيد الهواري – الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية – الإتحاد الدولي للبنوك الإسلامية 1402هـ .
6. محمود الأنصاري وآخرون – البنوك الإسلامية – كتاب الأهرام الإقتصادي – العدد 8 – القاهرة 1988م .
7. يوسف طه جمعة وآخرون – الصناعات الصغيرة في السودان – شركة رانيا للطباعة والنشر – الخرطوم بحري – السودان – 1987م .
8. وزارة الصناعة والإستثمار – إستراتيجية تنمية الصناعات الصغيرة – الخرطوم – السودان .
9. البنك الإسلامي للتنمية – التقرير السنوي للعام 1416هـ - جدة .
10. لبنى محمد عبدالعزيز – دالة الإنتاج لشركة أم درمان لصناعة الصابون والكيماويات المحدودة – رسالة ماجستير – كلية الإقتصاد والعلوم السياسية بجامعة أم درمان الإسلامية 2001م .
11. يوسف أحمد يوسف – إستراتيجية إستثمار الأموال في بنك فيصل الإسلامي السوداني – رسالة ماجستير – كلية الإقتصاد والعلوم السياسية بجامعة أم درمان الإسلامية 1997م .